



قصديّة الأحكام اللغويّة عند ابن جنيّ (ت: 392هـ)

علاء محمّد كنان*

علي جاسب الخزاعيّ

جامعة البصرة / كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

المخلص	معلومات المقالة
<p>شكّلت عمليّة الاستدلال بالدليل السماعيّ واستنباط الأحكام اللغويّة محوراً معرفيّاً حاطته أنظار العلماء المؤسّسين للمراكز الرئيسة في أصول الصناعة النحويّة بالبحث والدراسة، لاسيّما (ابن جنيّ) بوصفه منظراً لغويّاً لأصول النحو، ومؤسساً لأبرز مفاهيم الدليل السماعيّ. وقد شكّلت العلاقة بين مقاصد المتكلّمين من جهة وبناء القواعد والأحكام من جهة أخرى موجّهاً رئيساً لعمليّة صياغة الأحكام وبناء القواعد اللغويّة.</p> <p>وقد أوضح البحث مفهوم القصديّة المعنيّ بالدراسة، وكشف رؤية ابن جنيّ لدور إرادة المتكلّم في تشكيل الأحكام، والمناشئ القصديّة التي تقف خلف صياغاتها، ثمّ عرض البحث بعض التمثّلات الاستدلاليّة التي استند عليها ابن جنيّ تأسيسه لفكرة (قصديّة الأحكام اللغويّة)، وهي استدلالات كاشفة عن إدراك المتكلّم العربيّ وقصده للأحكام والقواعد اللغويّة التي يدور في فلكها.</p> <p>© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020</p>	<p>تاريخ المقالة: الاستلام: 2020/8/21 تاريخ التعديل: 2020/9/6 قبول النشر: 2020 /9/9 متوفر على النت: 2020/12/14</p> <p>الكلمات المفتاحية: الاحكام اللغويّة ابن جني</p>

قصديّة الأحكام اللغويّة عند ابن جنيّ في ضوء مفهوم الدليل السماعيّ

توطئة:

بحث في الأغراض والعلل المستقرة في ذهن المتكلّم، والمنظّمة لمخزونه اللغوي.

ولا بد من استجلاء معنى (القصديّة) قبل بيان أثرها في تكوين الحدث الكلامي عند ابن جني من خلال تحليل عينات من الموروث السماعي من كلام العرب. فقد تعددت مفاهيم هذا المصطلح بتعدّد الحقول المعرفيّة والمجالات العلميّة التي بُحث فيها، ومنها: القصديّة في مباحث علم البلاغة⁽¹⁾، والقصديّة في بعض المباحث

يتأمّل العلماء عند دراسة الموروث السماعي باحثين في المناشئ والبواعث الدافعة إلى صياغة الأنماط والسلوكيات اللغويّة، كما بحث علماء اللغة في المراحل التي مرّ بها الحدث الكلامي، ودور المتكلّم في هذه المراحل. وقد درس ابن جنيّ - في معرض وصفه لما تتضمنه اللغة من خصائص - المقاصد والغايات الباعثة على إنشاء التراكيب والصيغ في ضوء مفهوم الدليل السماعي، كما

لمستقريّ كلام العرب، والمشتغل برصد الظواهر والأنماط اللغويّة المختلفة أن يلحظ هذه السمة من سمات اللغة العربيّة عند استنباطه الأحكام الكليّة والقواعد العامّة.

وينظر ابن جنيّ إلى القواعد والأحكام التي استنبطها النحويون من كلام العرب على أنّها مسالك ومسارات نظريّة كانت العرب تترسّمها في كلامها، وتراعها في أساليبها عن إرادة وتوجّه مقصود، رافضاً أن تكون هذه القواعد واقعةً اتفاقيّة، أو واردة اعتباطاً، وهذا ما أشار إليه بقوله: ((ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فهل يحسن بذئ لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه)).⁽⁸⁾ فيستدلّ ابن جنيّ على أن الأحكام العامّة كرفع الفاعل ونصب المفعول وغيرها من الأحكام المذكورة آنفاً كان يتقصدها المتكلّم العربيّ، ومردّ هذه الأحكام إلى المقاصد اللغويّة التي تسالم على صحتها أغلب علماء العربيّة، نحو: طلب الاستخفاف، والابتعاد عن الاستثقال، وغيرها من الأغراض والمقاصد اللغويّة، وقد أشار إلى ذلك بقوله: ((قال أبو إسحاق [الزجاج] في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون)).⁽⁹⁾

فاستمرار المتكلّم العربيّ، وجرّان أساليبه على سنن ثابتة من القواعد والأحكام، وعلى مرّ الأزمان، وتباعد الأمكنة، واختلاف الأجيال أمانةً دالة على كونه قاصداً ما يلتزم به من القواعد والأحكام، فيرى ابن جنيّ أنّ اطراد السلوك اللغويّ، واستمراره في مسارات ثابتة دليل على قصديّة المتكلّم العربيّ، وإرادته ذلك، وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله: ((وليس يجوز أن يكون ذلك كلّهُ -في كلّ لغة لهم، وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا

المتعلقة بالنظم القرآني⁽²⁾، كما بحثت القصديّة -بوصفها معادل موضوعي للاعتباطيّة- في (علم اللغة العام)⁽³⁾، وبحثت القصديّة كذلك في أصل نشأة اللغة⁽⁴⁾، وتعدّ (القصديّة) أحد المعايير السبعة التي أثبتّها العالم اللغوي (روبرت دي بوجراند) في نظريته (اللسانيات النصيّة).⁽⁵⁾

أمّا (القصديّة) المعنيّة في هذه الدراسة، فهي الكشف عن إرادة المتكلّم العربيّ للأحكام اللغويّة العامّة، ومقصده من التزام القوانين اللغويّة في ضوء تأسيس ابن جنيّ لمفهوم الدليل السماعيّ، وسيبدأ البحث ببيان رأي ابن جنيّ في أصل مادة "ق ص د"، بتحليل جذرها اللغوي، ((قال ابن جنيّ: أصل مادة "ق ص د" ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام، والتوجّه، واليهود، والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور. هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخصّ بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنّك تقصد الجور تارةً، كما تقصد العدل أخرى، فالاعتزام والتوجّه شاملٌ لهما جميعاً)).⁽⁶⁾ فأصل مادة "ق ص د" يدلّ على الاعتزام والتوجّه.

تأسيس مفهوم القصديّة اللغويّة عند ابن جنيّ:

يرى ابن جنيّ أن الأحكام والقواعد اللغويّة العامّة التي يراعها المتكلّم العربيّ، ويتعاطى مع مقتضياتها، والأنماط اللغويّة المطّردة في الاستعمال التي يدور في فلكها هي أفعال مقصودة، وسلوكيّات مرادة، ترسّمها المتكلمون العرب عن وعي وإدراك، وقد أُولع ابن جنيّ - عند تحليله للمسموع من كلام العرب - في إثبات أنّ العرب أرادت الأغراض وقصدت العلل التي نُسبت إليها وحُمِلت عليها، وقد أفاض في بيان هذا المقصد: لأنّ ((في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندعيه على العرب: من أنّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها وأجمل بها وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أنّ تكون تكلفت ما تكلفتها: من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريتها منهجاً واحداً تراعيه وتلاحظه وتتحمّل لذلك مشاقه وكلفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه)).⁽⁷⁾، ولذا لا بد

يخف على النفس، وهذا ما لا نجده في علل الفقه، لأنّ أحكامه تعبدية، وعلمه أمارات وأعلام دالة على هذه الأحكام.⁽¹⁴⁾

الملاح التأسيسية لمفهوم القصديّة عند ابن جنيّ

هناك إلماحات كثيرة في كتب ابن جنيّ تشير إلى أنّ الأنماط اللغويّة المسموعة عن العرب خاضعة لقواعد وأحكام مقصودة، وأنّ المتكلم العربي على تنبّه لهذه القواعد والأحكام، ويلحظها عند استعماله اللغويّة، ومن هذه الإلماحات التي أوردها ابن جنيّ -وهي كثيرة- في كتبه:

- منها ما أورده من قيام القواعد اللغويّة واستقرارها في أذهان المتكلمين العرب ما يبعث أحدهم على تصحيح ما يطرق سمعه من سلوكيات لغويّة مخالفة للأحكام اللغويّة الكليّة المستقرّة في ذهنه، كقوله: ((وحدثني المتنبّي شاعرنا -وما عرفته إلا صادقاً- قال: كنت عند منصرفي من مصرفي جماعة من العرب وأحدهم يتحدث. فذكر في كلامه فلاة واسعة فقال: "يحير فيها الطرف" قال: وآخر منهم يلقنه سراً من الجماعة بينه وبينه فيقول له: يحار يحار⁽¹⁵⁾. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبهه إياه على الصواب))⁽¹⁶⁾، إذ إنّ تصويب أحد المتكلمين للآخر -كما يرى ابن جنيّ- قائم على إدراك المتكلم مقاصد الحكم اللغويّ، وإنّ كلّ قاعدة تختصّ بمعنى دون معنى آخر، كما أنّ لكلّ حكم لغويّ علته الخاصّة به، فالمقام - في النصّ السابق - بحسب السامع يستلزم وحدة لغويّة -وهي يحار- مخالفة لما توهمه المتكلم وهي كلمة (يحير)

- ومنها مثاقفته مع أساتذته، واستطراداته في الأسئلة معهم للكشف عن قصديّة المتكلم العربي للقواعد والأحكام اللغويّة، ووعيه التام بما يستجّن خلفها من علل، وما تتضمنه من أغراض ومقاصد ومن ذلك قوله - مخاطباً

يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقاً وقع حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان إلا وهم له يريدون وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون))⁽¹⁰⁾

ومما تقدّم من النصوص تتكشف بعض ملامح رؤية ابن جنيّ للغة في ضوء مفهوم الدليل السماعي، فهو يؤمن أنّ السلوكيات اللغويّة المسموعة عن العرب التي يلتزم المتكلمون قوانينها وأحكامها العامّة هي أفعال مقصودة ومرادة للمتكلم العربيّ، إذ يُنكر ((أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه، وأجيئوا إليه من غير اعتقادٍ لعلله، ولا قصدٍ من القصد التي نسميها إليهم في قوانينه وأغراضه))⁽¹¹⁾، بل يذهب ابن جنيّ إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن مقاصد وعلل الأحكام اللغويّة مقبولة في الحسّ وقريبة من النفس، وموافقة للطباع، إذ قال: ((ولست تجد شيئاً ممّا علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهية الطبع فجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع))⁽¹²⁾. ممّا جعل ابن جنيّ يذهب إلى أنّ علل ومقاصد الأحكام اللغويّة قريبة من علل المتكلمين أكثر من علل الأحكام الفقهيّة، وقد صرح ابن جنيّ بذلك في قوله: ((أعلم أن علل النحويين -وأعني بذلك حدّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا))⁽¹³⁾، فالأحكام اللغويّة -كما يرى ابن جنيّ- كأحكام المتكلمين، لأنّها تتّصف بالتعليل والقصديّة، ولأنّ مناط الحكم فيها هو الإحالة على الحسّ (الحواس)، فالحكم اللغويّ يُدرك عن طريق الحواس، وقاعدة النحاة في هذا المجال: (قياس الغائب على الشاهد) أشهر من أن تُعرّف، فالشاهد بمعنى المشاهد والمدرك بالحواس، ويحتجّ للأحكام اللغويّة بما يثقل أو

والإعمال، ولكنه جمع بينهما في كلامه، مما أثار الالتباس على السامع فقال له مستفهماً: ((ماذا أردت؟))، وهو سؤال لمعرفة اختيار المتكلم وقصده في تحديد نمط لغوي معين، فأجابه عمارة بقوله: ((أردت: ولا الليل سابق النهار))⁽²⁵⁾، فتحليل الكلام المسموع، وتقييم القراءات القرآنيّة، -حسب رأي ابن جنّي-، لاستنباط الأحكام اللغويّة العامّة يجب أن يمر عبر منظور القصديّة اللغويّة، وما تنطوي عليه إرادة المتكلم من علل ومقاصد.

من خلال الإشارات التي تضمّنتها النصوص السابقة تتّضح فكرة قصديّة القواعد والأحكام اللغويّة التي يتبنّاها ابن جنّي، ويدافع عنها في مواضع عدّة من كتبه، فقد أسهب في الردّ على من ادّعى على العرب غير ذلك لجفاء في طباعهم، وقساوة في حياتهم، وأفاض في ذكر الروايات المنقولة عن العرب في التدليل على ما ذهب إليه، ومن ذلك ردّه على من قال: ((ومن أين يُعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفتة وعنيت بأحواله وتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها وزعمته مراداً لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً وأيبس طيناً من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذي لا يصح لذي الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءه بل أن تشرح له أعضاءه))⁽²⁶⁾، فيردّ ابن جنّي على هذا المدّعى من خلال التمثيل بالعديد من الأنماط اللغويّة المسموعة عن العرب والدالة على كون أحكامهم اللغويّة معلولة لمقاصدهم وإراداتهم، حتى قال: ((هيات، ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاصاً وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها))⁽²⁷⁾، ثمّ يسرد بعد ذلك نماذج من الأنماط اللغويّة المسموعة عن العرب، كاختلاس الحركات، والإشمام في بعض القراءات القرآنيّة⁽²⁸⁾، وإسكان الحروف في أشعار العرب⁽²⁹⁾، وبيّن

أستاذه أبا عبد الله الشجري⁽¹⁷⁾:- ((وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع "دكاناً"؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحاناً؟ قال: سراحين⁽¹⁸⁾، قلت: فقرطاناً؟ قال: قراطين⁽¹⁹⁾، قلت: فعثمان قال: عثمانون، فقلت له: هلأ قلت أيضاً عثمانين، قال: أيش عثمانين! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبداً))⁽²⁰⁾ فقد استدللّ ابن جنّي -على كون الأحكام اللغويّة منبعثة عن إدراك المتكلم لمقاصد هذه الأحكام- من خلال التزام المتكلم العربي بالحكم الخاصّ بكلّ مجموعة لغويّة، فلم يتعامل أبو عبد الله الشجريّ مع كلمة (عثمان)، كما تعامل مع شبيهاتها في الشكل من المفردات الأخرى: (دكان، وسرحان، وقرطان)، لأنّه على وعي تامّ بالمسارات والمسالك العامّة التي تسير عليها الأحكام اللغويّة الخاصّ بكلّ باب.⁽²¹⁾

• ومنها تقييمه لبعض القراءات القرآنيّة في ضوء رؤيته اللغويّة القائمة على فكرة قصديّة الأحكام والقواعد اللغويّة، ((ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي [الفارسي] رحمه الله قال: عن أبي بكر [السراج] عن أبي العباس [المبيزد] أنّ عمارة⁽²²⁾ كان يقرأ {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} [يس: 40] بالنصب قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردتُ {سَابِقُ النَّهَارِ}، قال: فقلتُ له: فهلأ قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقلته: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها))⁽²³⁾. فقد جنح المتكلم الفصيح (عمارة) إلى هذا النمط اللغويّ إذ نصب كلمة (النهار)، مع عدم تنوين اسم الفاعل (سابق)، مخالفاً ما تقتضيه الصنعة النحويّة، من وجوب التنوين عند إعمال اسم الفاعل.⁽²⁴⁾ فالمتكلم لم يرد الإضافة، بل أراد التنوين

التميميّة...إلى غير ذلك))⁽³³⁾، فهو خلاف غير مغلّ باطراد الأبواب النحويّة، ولا يكشف عن تناقض صريح في الأحكام اللغويّة العامّة، ((هذا القدر من الخلاف لقلته ونزرتة محتقر غير محتفل به ولا معيخ عليه وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به))⁽³⁴⁾.

التمثّلات الاستدلاليّة لقصديّة الأحكام اللغويّة.

بعد أن وضّح ابن جنيّ مفهوم قصديّة القواعد والأحكام اللغويّة في كلام العرب، وثبّت الأسس النظريّة، والأطر العامّة لهذه الرؤية اللغويّة الدقيقة، التفت إلى تعضيدها بالتماس الشواهد والسلوكيات اللغويّة المسموعة عن العرب، والدالّة على كون المتكلّمين العرب يتوخّون المعاني الدقيقة ويقصدونها في أحكامهم وقوانينهم اللغويّة من جهة، وبوصفها روافد تطبيقيّة، وإجراءات لغويّة كاشفة عن قصد المتكلّم، وأمارة دالّة على مراده من جهة أخرى، مستدلّاً بها على ما ذهب إليه من قصديّة الأحكام والقواعد اللغويّة، لتتكشّف لنا عن كذب رؤية ابن جنيّ للغة من خلال منظور الدليل السماعي، وسيعرض البحث أمثلة للأنماط اللغويّة التي سُمعت عن العرب والتي استدلّ بها ابن جنيّ في مقام إثبات قصديّة وإرادة المتكلّم العربي في اختيار أحكامه وقواعده الكلية، ومن هذه الاستدلالات ما يأتي:

■ استعمال العرب بعض الصيغ الصرفيّة المتضمّنة زيادة الحروف أو تضعيفها للدلالة على معانٍ مستحدثة على الصيغ المجرّدة، وهو سلوك لغويّ مقصود من العرب، مع تقصّدهم أيضاً في اختيار ترتيب موقع أحرف الزيادة أو الأحرف المضعّفة في بناء الكلمة؛ وإرادتهم لهذا التشكيل البنيويّ للإلماح إلى نوع العلاقة بين حروف الزيادة والمعاني الدالّة عليها. وهذا الصنيع -حسب رأي ابن جنيّ- يكشف أنّ الأحكام والسلوكيات اللغويّة صادرة عن عقليّة لغويّة قاصدة ومريدة لهذه الأنماط الكلاميّة.

أنّ المتكلّم العربيّ إنّما قصد ذلك استخفافاً لبعض الأصوات، واستثقالاً لبعضها الآخر، وقد علل ابن جنيّ لتمثيله ببعض القوانين والأحكام الصوتيّة، بقوله: ((فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ، بل الكلمة من جملة الكلام))⁽³⁰⁾

وبعد أن يستعرض ابن جنيّ ردوده على المدعى الأنف ذكره، واستدلّله بأمثلة كثيرة للمسموع من كلام العرب تؤيد ما ذهب إليه من صدور الأحكام والقواعد اللغويّة عن قصد المتكلّم العربيّ وإرادته، يقرر رأيه بقوله: ((فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميمزة وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه وانتشرت جهاته ولم تنقد مقاييسه))⁽³¹⁾، فيذهب ابن جنيّ في هذا النصّ إلى أن الأحكام الكلية التي تحكم المدونة المسموعة عن العرب هي أحكام مقصودة ومرادة للمتكلّم العربي، ولم تكن كذلك لكثير الاختلاف فيها، ووقع التناقض بين أحكامها، ولم يعد هناك مطّرد صالح للقياس عليه، وهذا غير وراذ في الأحكام الكلية اللغويّة.

ويستدل ابن جنيّ على كون الأحكام اللغويّة هي سلوكيات مقصودة، وقواعد مرادة للمتكلّم العربيّ باستقرار نظامها اللغويّ، واطراد أحكامها في أغلب الأنماط اللغويّة المسموعة، وعدم كثرة الخلاف فيها، ((ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيبلاً، وحشواً مهيبلاً لكثير خلافها وتعادتها أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب والنصب بحروف الجزم بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلا من الإعراب ولاستغنيّ بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه))⁽³²⁾. ولم يلتفت ابن جنيّ إلى النزر اليسير من الخلافات اللغويّة التي تتضمّنّها منظومة السماع العربي، كالخلاف في ((ما" الحجازيّة والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الإعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في

جعلوا الألفاظ دليلية المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما ومنكوفة⁽³⁸⁾ بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فهما دونها⁽³⁹⁾، وقد مثل لحذف الفاء واللام بقوله: ((فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب: وعد، نحو العدة والزنة، والظّدة، والتّدة، والهبة، والإية. وأما اللام فنحو: اليد والدم والفم والأب والأخ والسنة والمائة، والفئة. وقلّما تجد الحذف في العين⁽⁴⁰⁾، فيرى ابن جنيّ أنّ وراء عمليّة تضعيف عين الكلمة مقصدين اثنين، المقصد الأوّل: أن التكرير في اللفظ للدلالة على التكرير للمعنى، والمقصد الثاني: أن اختيار عين الكلمة لتكون محلّ التكرير لمكان قوتها، وضعف جارتها، فهي أقوى من الفاء واللام، ثمّ استدلّ على ضعف الفاء واللام بابتذالهما للعوارض كالإعلال بالحذف دونها ومثّل لهما بما ذكر آنفاً.

وقد استطرّد ابن جنيّ في ذكر الأمثلة الدالة على كون أحرف الزيادة أو الأصول المكرّرة في الكلمة الواحدة خاضعة لإرادة المتكلّم العربيّ، وصادرة عن قصديّة لغويّة، كالتضعيف في المصادر الرباعية للدلالة على التكرير، مثل: الزعزعة، والقلقلّة، والصلصلة، واتباع اللام العين للدلالة على المبالغة في المعنى، مثل: دمكك، وصمحصح، وعركرك⁽⁴¹⁾، ومقابلة الألفاظ بما يشاكل اصواتها من الأحداث، مثل: خضم وقضم، فاختراروا الخاء لرخاوتها للرتب، والقاف لصلابتها لليابس⁽⁴²⁾. ليكشف بذلك عن رؤيته اللغويّة من خلال منظور الدليل السماعي، إذ يلحظ ابن جنيّ في تقييمه للمسموع من كلام العرب في مقام الاستدلال به قصد المتكلّم، وإرادته في اختيار أحكامه اللغويّة العامّة من جهة، وفي تشكيل أنماطه الكلاميّة من جهة أخرى.

■ عناية العرب بالمعاني النحويّة الرئيسة في الجملة جعلهم يخصّونها بما يجعلها تنماز عن غيرها من المعاني النحويّة الأخرى، لمكان قوتها في أنفسهم، كالمفعول به -مثلاً-، إذ ((إنّ العرب لما قوي في أنفسها

ومن هذه الصيغ "استفعل"، إذ أشار إليها ابن جنيّ بقوله: ((ومن ذلك أنهم جعلوا "استفعل" في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنح، واستقدم عمراً، واستصرخ جعفرأ. فرتبت الحروف في هذا الباب على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب وإنما تفجأ حروفها الأصول أو ما ضارع بالصنعة الأصول⁽³⁵⁾، ويقصد ابن جنيّ بالفعل المضارع للفعل المجزّد المشابه له وهو الفعل الذي تقدّمت أحرف الزيادة فيه على احرف الأصل، مع مشابته لوزن الفعل المجزّد، نحو: أحسن، وأكرم، وأولى، فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو: دحرج. إذ إنّ العرب جعلت صيغة "استفعل" تدلّ -في أكثر الأمر- على الطلب، وطلب الفعل دلالة محدثة (مستجدة) على دلالة الفعل المجرد أو ما شابه الفعل المجرد، فأحرف الزيادة أنتجت الدلالة على الطلب، لأنّ أصل هذه الأفعال هو: سقى، وطعم، ووهب، ومنح،...، وكما أن دلالة الطلب للفعل متقدمة على الفعل نفسه ((وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول، تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها⁽³⁶⁾). لذا قدّم العرب أحرف الزيادة على أحرف الأصل، وعلّل ابن جنيّ هذا السلوك اللغويّ بقوله: ((فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة⁽³⁷⁾، فاستدل ابن جنيّ بهذا السلوك اللغويّ المستعمل عند العرب على أنّ مناط تقييم الموروث السماعي متعلّق بلحاظ قصد المتكلّم، وإرادته في تشكيل الأنماط السلوكيّة.

ومنها تضعيف عين الفعل للدلالة على تكراره، وقد أشار ابن جنيّ لهذا السلوك اللغويّ بقوله: ((ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال [البناء] دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر وقطّع وفتّح وغلّق. وذلك أنهم لما

فمن أمثلة حمل الأصل على الفرع قوله: ((ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجرفيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيمازبه، جذبوه إلى الجرفحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة)) ومفاد هذا الكلام - كما يبدو للباحث- أن العرب لم تخصص حركة إعرابيّة للنصب، والحقته بالجرّ في إعراب المثني وجمع المذكر السالم، هذا من باب إلحاق الأصل (النصب) على الفرع. ومرجع ذلك إلى أسباب وصفها ابن جنيّ بـ(المعروفة)، لشهرتها عند النحاة⁽⁴⁷⁾؛ وهذه الأسباب هي مناط المشابهة والباعثة على حمل الأصل على الفرع. وبعد أن يقرّر ابن جنيّ هذا السلوك اللغويّ عند العرب يستعرض سلوك لغويّ آخر مشابه له، ولا ضرورة فيه، وهو حمل النصب في جمع المؤنث السالم على الجرّ، إذ يقول: ((ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرفقالوا ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدل دخولهم تحت هذا -مع أن الحال لا تضطر إليه- على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل. وهذا جلي كما ترى))⁽⁴⁸⁾ فاستدلّ ابن جنيّ على إرادة العرب، وقصدهم لهذا السلوك اللغوي من خلال استحبابهم وإيثارهم له مع زوال الضرورة التي كانت قائمة في المثني وجمع المذكر السالم.

ومن أمثلة حمل الفرع على الأصل: الإعلال الذي يلحق المصدر، حملاً على الإعلال الذي يلحق فعله، وقد أشار ابن جنيّ إلى هذا بقوله: ((وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يُعلّون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته. وذلك نحو قولك: قمتُ قياماً وقاومت قواماً. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل فهل

أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيوييه فيهما: "وإن كانا جميعاً يُهمّانهم وَيَعْنِيانهم")⁽⁴³⁾، تقصد المتكلّمون إلى تمييز المفعول، وأفردوا له أحكاماً خاصّة، وقد أشار ابن جنيّ إلى ذلك بقوله: ((خصّوا المفعول إذا أُسندَ الفعلُ إليه بضربين من الصنعة أحدهما: تغييرُ صورة المثال [البناء] مسنداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدّة واحدة، وذلك نحو: ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ... والآخَرُ: أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدّة الحروف مع ضمّ أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدّها. وذلك نحو قولهم: أحببته وحُبِّ، وأزكّمه الله وزكّم، وأضادّه الله وضدّ⁽⁴⁴⁾، وأملاه الله ومُلئ⁽⁴⁵⁾) فابن جنيّ يرى أنّ انفراد المفعول -عند إسناد الفعل إليه- يهذبن الحكمين، وهما: تغيير صورة بناء الفعل، وتغيير عدد حروفه، لم يكونا حكمين اعتباطيين، بل لهما مناشئ قصديّة، وبواعث إراديّة، وجّهت العرب على اختيار هذا السلوك اللغويّ الخاصّ بالمفعول، لمكان قوّته في أنفسهم، حتى كادوا يلحقونه برتبة الفاعل.

■ ايثار العرب حمل الأنماط اللغويّة المتشابهة على حكم واحد، ونزوعهم إلى إلحاق الفروع بالأصول أو العكس، لما بينهما من مناسبة لغويّة، إذ أشار ابن جنيّ إلى ذلك بقوله: ((واعلم أن العرب تؤثّر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال))⁽⁴⁶⁾، إذ يرى ابن جنيّ أنّ منشأ هذه الظاهرة هو عناية العرب بالجمع بين الأنماط اللغويّة المتشابهة تحت حكم واحد، وما هذا الصنيع إلّا توجّه مقصود من توجّهات العرب في حمل الفرع على الأصل.

وقد أورد ابن جنيّ بعض الأمثلة الدالّة على إرادة العرب في ايثار حمل الفرع على الأصل، أو حمل الأصل على الفرع لغرض تشبيه السلوكيات اللغويّة بعضها ببعض.

(الاعتباطية) عند البحث في دلالة العلامة اللغويّة. ينظر: علم اللغة العام، 84 وما بعدها.

(⁴) من أشهر الباحثين المعاصرين، الذين ذهبوا إلى القصديّة في اللغة الباحث المعاصر: عالم سبب النيلى. ينظر من كتبه: (المحاضرات القصديّة، 12 وما بعدها)، ، و(الحلّ القصديّ للغة في مواجهة الاعتباطيّة، 11 وما بعدها)

(⁵) ينظر: الخطاب والنصّ والإجراء، روبرت دي بو جراند، ترجمة: د. تمام حسان، 103.

(⁶) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مادّة (ق ص د)، 187/6.

(⁷) الخصائص، ابن جنيّ، 1/318. وينظر: القصديّة والنظام اللغويّ، أمينة تجاني، 305.

(⁸) المصدر نفسه، 1/318. وينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغانيّ، 93.

(⁹) المصدر نفسه، 1/119. وينظر: علل الإعراب والحركات الإعرابيّة في العربيّة، د. قيس إسماعيل الأوسي، ص 57-68.

(¹⁰) المصدر نفسه، 3/318.

(¹¹) المصدر نفسه، 3/319.

(¹²) المصدر نفسه، 1/121.

(¹³) المصدر نفسه، 1/118. وينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، بين المقدمين والمحدثين، حسن خميس الملق، 23.

(¹⁴) ينظر: أصول التشريع الإسلاميّ، علي حسب الله، 143. وبنية العقل العربيّ، د. محمّد عابد الجابريّ، 145.

(¹⁵) حاز بصره يحار خيرةً وخيراً وخيراناً، وتحرّ إذا نظَرَ إلى الشيء فَعَبَّيَّ بَصْرَهُ. (لسان العرب، ابن منظور، مادّة (ح ي ر)، 4/222).

(¹⁶) الخصائص، 3/320.

(¹⁷) أبو عبد الله محمّد ابن العسّاف العقيليّ التميميّ، جاء في كتاب (معجم الأدياء) أنّ ابن جنيّ ذكره بقوله: ((وعلى نحو ذلك فحضرني قديماً بالموصل أعرابيّ عقيليّ جوئيّ تميميّ يُقال له محمّد بن العسّاف الشّجريّ، وقلّما رأيت بدويّاً أفصح منه... وقد أكثر ابن جنيّ من مجالسته شغفا بفصاحته والتذاذا بمطاولته وجرباً على العادة معه في إيقاظ طبعه واقتداح زند فطنته)). ينظر: معجم الأدياء، ياقوت الحمويّ، 4/1595. وهو غير أبي السعادات ابن الشّجريّ (ت: 543هـ)، صاحب (الأمال)، وشيخ أبي البركات الأنباريّ في النحو. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدياء، أبي البركات الأنباريّ، 299.

(¹⁸) السرحان - بكسر السين -: الذئب. (لسان العرب، مادّة (س ر ح)، 418/2)

(¹⁹) القرطان: هُوَ شَبِيه بِالْبَزْدَعَةِ تُطْرَح تَحْتَ السَّرْحِ، وقد ضبطه ابن دريد بالكسر والضمّ. (جمهرة اللغة، ابن دريد، مادّة (ر ط ق)، 3/1276).

(²⁰) الخصائص، 1/322.

(²¹) ينظر: ابن جنيّ عالم العربيّة، د. حسام النعيميّ، 156، 169.

بقي في وضوح الدلالة على إثارةهم للمسموع من كلام العرب تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبيهة⁽⁴⁹⁾

الخاتمة

توصّلت الدراسة بعد هذا الاستعراض المقتضب لرؤية ابن جنيّ لمفهوم قصديّة الأحكام اللغويّة، وإرادة المتكلّم العربيّ لها عند اختيار سلوكياته اللغويّة، وأنماطه الكلاميّة إلى أن أثر الزعة العقليّة كانت واضحة في تحليل ابن جنيّ للمسموع من كلام العرب، وفي توجيه استدلالاته بالمسموع من كلام العرب على اثبات السمات والخصائص التي تنمازها اللغة العربيّة. وقد كشفت الدراسة دور إرادة المتكلّم في تشكيل وصياغة الأحكام اللغويّة الكليّة كما يرى ابن جنيّ، ومحوّلته في التماس الجراهم والأدلة على جريان النظام اللغويّ في مسارات، ومسالك مقصودة مع وعي المتكلّم التام لهذه الأحكام والقواعد، ومعرفته بتلك المسارات والمسالك. وأن من يسمع كلام العرب ويريد أن يستنبط منه حكماً يجب عليه مراعاة أنّ هذه اللغة بقواعدها وأحكامها لغة قصديّة، وقد بُنيت على وعي المتكلّم العربيّ وإدراكه.

وتعدّ فكرة (قصديّة القواعد والأحكام اللغويّة) التي أسس لها ابن جنيّ، ورسم ملامحها النظريّة في العديد من آثاره ومصنّفاته، واستدلّ عليها بما سُمع من كلام العرب من الإسهامات الرئيسة في الكشف عن إدراكات (العقل اللغويّ العربيّ)، وتبريز دور وعي المتكلّم التام في التزامه القواعد، وتشكيله السلوكيات اللغويّة المختلفة، وأنّ الأحكام اللغويّة صادرة عن فهم لما تتضمنه اللغة من خصائص، وما ينطوي عليه نظامها من سمات

الهوامش والتعليقات:

(¹) ينظر: القصديّة في الدرس البلاغي للنظم القرآني، د. يوسف بن عبد الله العلويّ، 177.

(²) ينظر: مقاصد التعبير القرآني، د. فاخرهاشم الياسري، 11.

(³) يعدّ العالم اللغويّ السويصري (فرديناند دي سويسر) (ت: 1913م) رائد هذا العلم، إذ جمعت محاضراته بعد وفاته من قبل اثنين من تلاميذه، وطبعت في كتاب بعنوان (علم اللغة العام)، حيث ذُكرت

(⁴⁰) المصدر نفسه، 162/2.
 (⁴¹) الدمكك، والصمحم، والعركك: بمعنى القويّ الشديد. ينظر: لسان العرب، مادة (د م ك)، 429/10، ومادّة (ص م ح)، 518/2، ومادّة (ع ر ك)، 460/10.
 (⁴²) ينظر: الخصائص، 164/2-180.
 (⁴³) الخصائص، 232/2. وينظر: الكتاب، سيبويه، 34/1.
 (⁴⁴) الضُّؤْدُ والضُّؤُودُ: الرُّكَّام. ضُنْدُ الرَّجُلِ ضُؤَادٌ وضُؤُودٌ: رُكْمٌ. والاسم الضُّؤُودُ، وقد أضادّه الله، أي: أركمّه، فهو مَضُؤُودٌ ومُضَادٌ. (لسان العرب، مادة (ض أ د)، 263/3).
 (⁴⁵) الخصائص، 232/2.
 (⁴⁶) المصدر نفسه، 181/1. وينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، د. حسن خميس الملق، 56.
 (⁴⁷) ذكر الأشموني هذه الأسباب بقوله: ((وحمل النصب على الجر فهما [أي: المثني والجمع]. ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ لأن كلا منهما فضلة، ومن حيث المخرج؛ لأنّ الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين)) (شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، 66/1).
 (⁴⁸) الخصائص، 181/1.
 (⁴⁹) المصدر نفسه، 183/1.

مصادر ومراجع البحث:

1. ابن جنيّ عالم العربيّة، د. حسام سعيد النعيميّ، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط1، 1990م.
2. أصول التشريع الإسلاميّ، علي حسب الله، دار المعارف- مصر، ط5، 1396هـ-1976م.
3. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمّد بن أبي الخطاب القرشي (ت: 170هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاديّ، نهضة مصر.
4. الحلّ القصديّ للغة في مواجهة الاعتباطيّة، عالم سبيط النيليّ، دار المحجّة البيضاء، ط1، 1427هـ-2007م.
5. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت: 392هـ)، تحقيق: محمّد علي النجّار، المكتبة التوفيقيّة- مصر، ط1، 2015م.

(²²) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر المشهور، يكنى أبا عقيل، من فصحاء العرب سكن بادية البصرة. أخذ عنه اللغة علماء البصرة، واستشهد بكلامه علماء القرن الثالث الهجريّ منهم المبرد. ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي، 179/2. والسماع اللغويّ العليّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، د. عبد الرحمن الحاج صالح، 126.
 (²³) ذكر ابن جنيّ هذا الرواية في عدّة مواضع من كتبه، فقد ذكرها في كتابه (الخصائص) في سبعة مواضع، مستدلّاً بها على بعض سمات اللغة العربيّة، ودقّة أسرارها، ينظر: الخصائص، 195/1، 465، 329، 523/2، 527، 347/3. وأوردها أيضاً في كتابه: (المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها)، 81/2. وكتابه (سرّ صناعة الإعراب)، 192/2.
 (²⁴) ينظر: المقتضب، المبرد، 148/4.
 (²⁵) ينظر: المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جنيّ، 1/81. الذي عليه أشهر القراءات هو {ولا الليل سابق النهار} بإضافة (سابق) إلى (النهار). ينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، 69/9.
 (²⁶) الخصائص، 140/1.
 (²⁷) الخصائص، 141/1.
 (²⁸) نحو قراءة قوله تعالى: ((فتوبوا إلى بارئكم)) [البقرة: 54]، باختلاس الكسرة في بارئكم لا بحذفها البتة، وقد نسب ابن جنيّ هذه القراءة إلى أبي عمرو ابن العلاء. ينظر: المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جنيّ، 109/1.
 (²⁹) منها قول جرير: سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب
 يسكون فاء تعرفكم، وغيرها من الأمثلة الشعرية المتضمنة لبعض الظواهر الصوتيّة. ينظر: الخصائص، ابن جنيّ، 142/1.
 (³⁰) الخصائص، ابن جنيّ، 144/1.
 (³¹) المصدر نفسه، 145/1.
 (³²) المصدر نفسه، 325/1.
 (³³) المصدر نفسه، 324/1. وقد فصلّ سيبويه مسألة الخلاف في الاستفهام عن الأعلام بقوله: ((اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: من زيدا؟ وإذا قال مرثّ يزيد قالوا: من زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين)) (الكتاب، 413/2).
 (³⁴) الخصائص، ابن جنيّ، 324/1.
 (³⁵) المصدر نفسه، 165/2.
 (³⁶) المصدر نفسه، 166/2.
 (³⁷) المصدر نفسه، 166/2.
 (³⁸) نكف، ينكف: أزال، والنكف إزالتك الدمع بإصبعك. (لسان العرب، مادة (ن ك ف)، 340/9).
 (³⁹) الخصائص، 162/2.

18. المقتضب، أبو العباس المبرّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
19. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ، ابن جنيّ (ت 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ- 1954م.
20. النصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: د. تمام حسّان، عالم الكتب، ط2، 1428هـ- 2007م.
21. نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملح، دار الشروق، ط1، 2000م.
22. معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (ت 626هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1414هـ- 1993م.
23. بنية العقل العربيّ، د. محمّد عابد الجابريّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة- بيروت، ط1، 1986م.
24. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباريّ (ت 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، 1405هـ- 1985م.

الرسائل والأطاريح:

25. العمليّة اللغويّة بين القاعدة والذاكرة، دراسة تركيبية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، مأمون عليّ حيدر الحباشنة، إشراف: د. يحيى العبابنة، جامعة مؤتة- الأردن، 2007م.

البحوث والدراسات:

26. التداوليّة عند ابن جنيّ، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، د. صبيح إبراهيم الفقي، مجلة الدراسات الشرقيّة- مصر، العدد 39، 2007م.

6. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت 392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
7. السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب، ومفهوم الفصاحة، د. عبد الرّحمن الحاجّ صالح، موفم للنشر- الجزائر، 2012م.
8. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.
9. شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، (ت 502هـ)، دار القلم- بيروت.
10. علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربيّة، بغداد، 1985م.
11. في أصول النحو، سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ- بيروت، 1407هـ- 1987م.
12. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
13. لسان العرب، ابن منظور (ت: 711هـ)، أدب الحوزة، قم- إيران، 1405هـ- 1984م.
14. المحاضرات القصديّة، عالم سبيط النيليّ، دار المحجّة البيضاء، ط1، 1429هـ- 2008م.
15. المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنيّ (ت 392هـ)، وزارة الأوقاف المصريّة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م.
16. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
17. مقاصد التعبير القرآنيّ، د. فاخر هاشم الياسريّ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع- عمّان، ط1، 1437هـ- 2016م.

27. علل الإعراب والحركات الإعرابيّة في العربيّة، د. قيس إسماعيل الأوسي، مجلّة المورد- بغداد، المجلّد 21، العدد 1، 1413هـ- 1993م.
28. قراءة في فكر ابن جنيّ من خلال (الخصائص)، على ضوء علم اللّغة الحديث، د. محمّد وليد حافظ، مجلّة التراث العربيّ، العدد 25، السنة السابعة، تشرين الأوّل 1985م.
29. القصديّة والنظام اللغويّ، قصّة سليمان (عليه السلام)، مقارنة تداوليّة، أمينة تجانيّ، مجلّة حوليات المخبر- الجزائر، العدد 6، 2016م.

Abstract:

The process of auditory reasoning and the elicitation of the linguistic judgments has formed a cognitive axis surrounded by the vision of the founding scholars for the fundamental bases in the origins of the syntactic construction, in the study and research especially (Ibn Jinni), who is a linguistic theorist of the grammatical origins, and the founder of the most concepts of the auditory reasoning. Furthermore, the relationship between the speakers' intentions and the formulation of grammar has formed a fundamental director to the process of formulating linguistic rules. The research also explains the concept of intentionality and reveal Ibn Jinni's vision of the role of the speaker's intentionality in building rules and the intentions beyond its formulation. Then, the research presents some inferential representations that (Ibn Jinni) based on in establishment the idea of the intentionality of (the linguistic rules), which are inferences that reveal the perception of the Arabic speaker and his intention for the linguistic rules that revolve around it.